Annals of Agric. Sci., Moshtohor ISSN 1110-0419
Vol. 58(4) (2020), 1099 – 1108 https://assjm.journals.ekb.eg

تشخيص واقع الامن الغذائي وقياس الفجوة الغذائية في الجمهورية اليمنية للفترة 1990 –2019م

[1] Dr. Adnan Alsanoy- [2]Ali Abdullah Alsani, [3] Dr. Haifa Musaed Yaseen
[1]Associate professor in Agricultural Economics, Sana'a University, Yemen
[2] Associate professor in Agricultural Economics, Sana'a university, Yemen
[3]Assistant professor in Agricultural Development, Thamar university, Yemen
Corresponding author: adnan_alsanoy@hotmail.com , dralialyasani@gmail.com, hyaseen2012@gmail.com

المخلص التنفيذي

الدراسة استهدفت تشخيص واقع الامن الغذائي والفجوة الغذائية في الجمهورية اليمنية حيث استخدمت الدراسة التحليل الوصفي للبيانات الثانوية المنشورة والغير منشورة في كل من الجهاز المركزي للإحصاء والإدارة العامة للإحصاء في وزارة الزراعة والري للمساحات والإنتاج والصادرات والواردات لمعظم المحاصيل النقدية ومحاصيل الحبوب للفترة من عام 1990 الى 2019 م ومن خلال التحليل الوصفي استنتج من الدراسة وتنتج اليمن العديد من المحاصيل الزراعية وتأتي في مقدمتها الحبوب كالذرة الرفيعة، والقمح، والذرة الشامية والشعير، وكذلك الأعلاف ومحاصيل الفواكه والخضراوات والمحاصيل النقدية (التبغ، القطن، السمسم، البن،...) والبقوليات. وتحقق تطور طفيف في معدلات نمو الإنتاج لا يتعدى 3%. وهو معدل لا يفي باحتياجات السكان الغذائية بل واصبح متخلفاً عن مواكبة تغطية المعدلات الحالية للغذاء، وذلك ناتج من الزيادات في معدلات النمو السكاني الكبيرة، إذ يبلغ معدل النمو السكاني 3.02% وفي نفس الوقت فإن شحت الموارد المائية هي العنصر المحد لأي تطور في الزراعة وأصبح يشكل عائق كبير في تطوير وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي، فبالرغم من وجود مساحات زراعية قابلة للاستزراع في الجمهورية إلا أن مورد المياه لا يساعد على ذلك إضافة إلى تفتت الأراضي الزراعية وإتباع أساليب الزراعة التقليدية وعدم توفر المدخلات الزراعية على نحو كافي ومناسب. وانخفاض الاستثمارات وهجرة العاملين من الريف إلى المدينة والتقلبات في الأسعار وضعف الخدمات المساندة كالإرشاد والبحوث بالإضافة إلى المشاكل التسويقية الناشئة من ضعف البني الأساسية ذات العلاقة كالطرق ومراكز التجميع ومخازن التبريد

وكل ذلك المؤشرات نتج نقص حاد في الأمن الغذائي على 7.6 مليون شخص، ويُقدَر عدد من يعانون من سوء التغذية بنحو مليوني شخص،

ومن تلك الاستنتاجات يتضح بأهمية وضرورة إعطاء اهتمام كاف للقطاع الإنتاجي الغذائي لمواكبة تطور النمو السكاني وسد احتياجات السكان من الغذاء.

كلمات افتتاحية: الامن الغذائي – اليمن – المحاصيل الزراعية – المحاصيل النقدية – الفجوة الغذائية

1. مقدمة

تعد مشكله الغذاء من أبرز المشاكل التي تواجه اليمن ومعظم الدول العربية, وتعتبر الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصاد, فهي تسهم بشكل كبير في إحداث التنمية الشاملة يرتبط بأنشطتها عدد كبير من السكان سواء في النشاط الإنتاجي او التسويقي او التصنيعي, يتعاظم دور الزراعة في الوقت الحالي لان قضيه الغذاء تعد من اهم القضايا الاستراتيجية والحيوية ذات الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن ومعظم دول العالم النامي نظرا للزيادة السكانية والتي فاقت الزيادة في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية مؤديه الى اتساع حجم الفجوة الغذائية , وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد منها مما ادى الى اللجوء للاستيراد من الخارج لسد العجز وتحمل اعباء فاتورة الواردات وخاصه في ظل تحرير سعر الصرف والارتفاع المستمر في الاسعار, حيث يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة, وتعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للوصول إلى الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي فالزراعة إن لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية ، نصل إلى ما يسمى بالفجوة الغذائية التي تتطلب استيراد الكميات المناسبة لسد النقص والعجز القائم. لذلك تحقيق الامن الغذائي أصبح من المهام الرئيسية للدولة الحديثة ،ويساهم القطاع الزراعي بمعدل متوسط يبلغ حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت القوى العاملة فيه بحوالي 54% من أجمالي القوى العاملة في البلد.

2. مشكله الدراسة

تشير الدراسات ان انخفاض الانتاجية لاهم محاصيل الحبوب والمحاصيل النقدية وزيادة معدل النمو السكاني وفي المقابل زيادة مساحات القات بزيادة هندسية وزياده فاتورة الواردات من السلع الغذائية وخاصه في ظل تحرير سعر الصرف والارتفاع المستمر في الأسعار وتراجع معدلات الاكتفاء

الذاتي لمعظم السلع الغذائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد منها كان لها اثر بزيادة الفجوة واعتماد البلد على واردات الحبوب من مختلف الدول المنتجة بالرغم من وجود فرص لزيادة الانتاج.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1) تشخيص واقع القطاع الزراعي اليمني ودورة في سد الفجوة الغذائي
2) التعرف على الاسباب التي ادت الى توسع الفجوة الغذائية ومعرفة حجم الفجوة الغذائية
3) ابرازاهم مفاهيم الامن الغذائي – الفجوة الغذائية – حجم الفجوة الغذائية وحساباتها
4) تنبيه أصحاب القرار بخطورة وحجم الفجوة الغذائية وكيفية سد الفجوة

4. أهمية الدراسة

- الرغبة الذاتية لدى الباحث للتعرف على دور القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي
- التعرف على قضية الامن الغذائي التي شغلت بال العالم عامة واليمن خاصة
- نظراً لاهتمام الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في السنوات الاخيرة

5. منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع في استعراض المفاهيم والتعاريف الخاصة بعناصر الدراسة.
الاسلوب التحليلي توضيح كل عناصر الموضوع من خلا له تعرض بصفه نظرية لهذه العناصر, حيث اعتمدنا علية في الدراسة بغرض تحليل وعرض عام للبيانات الاحصائية.
المنهج الاستقرائي مقارنة التطورات بين مختلف الفترات وفيما يتعلق بمصادر البيانات للدراسة اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة الى الدراسات والبحوث والتقارير المنشورة وغير المنشورة في الدراسات العلمية ذات الصلة من قريب او بعيد بموضوع الدراسة.

6. حدود الدراسة :

- الحدود المكانية الجمهورية اليمنية
- الحدود الزمانية 2020م

7. الاطار النظري للدراسة

1- واقع القطاع الزراعي في اليمن والفجوة الغذائي

تمهيد:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي اليمني، وتنبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (10-15)% ، بالإضافة إلى كونه القطاع المنتج لسلع الغذاء وللمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي وذلك بنحو 74%، ويحوي قرابة 2 مليون عامل ويشكلون نحو 53% من إجمالي القوى العاملة في البلاد.
وتمثل الموارد الطبيعية والموارد المادية والمالية أهم المرتكزات التي تقوم عليها البيئة الزراعية وتمثل الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي بنسبة 3% من إجمالي أراضي الجمهورية. ويتصف القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية باستخدامه إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي محدودة. وتشكل المساحة المزروعة نسبة 82% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة .
تتسم الزراعة اليمنية بتفاوت الخصائص المناخية الناتجة عن تفاوت معدلات الأمطار ودراجات الحرارة والرطوبة واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية والذي ساعد على تنوع الإنتاج إلا أن اعتماد العديد من المناطق على الزراعة المطرية يؤثر على استدامة الإنتاج الزراعي. كما تعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية أو مجموعة الخزانات والسدود أو على الري بالسيول والغيول والينابيع المائية.
لعبت الدولة دوراً كبيراً في نمو القطاع الزراعي حيث ارتفع إنتاج الفواكه والخضروات نتيجة الحماية والدعم والمساندة كسياسة للدولة خلال الفترة السابقة لحماية الإنتاج المحلي ، حيث وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. ولكن مع هذا المدى كان هناك انحسار في إنتاج الحبوب وخاصة القمح حيث انخفضت مساحته وإنتاجيته ولم يرافق ذلك تغيير نسبي في المحاصيل الغذائية الأخرى (ذرة رفيعة، ذرة شامية) وبالعكس ارتفعت النسبة في

إنتاج الأعلاف (برسيم وشعير) وكان يفترض أن يرافق هذا الارتفاع تحسن نسبي في كمية ونوعية الثروة الحيوانية وما يرتبط بها من أنظمة فرعية بالرغم من ذلك لم يحدث سوى تغيير ضعيف في هذه الأنظمة وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى ضعف ترابط حلقات الإنتاج الزراعي داخلها أولاً، ومع عوامل الإنتاج خارجها ثانياً وبالذات الاجتماعي فيها والاقتصادي. أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً وتتراوح بين (3-5) % من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (15-20)% من إجمالي الواردات . وبالنسبة للحيازات الزراعية فإنها تمتاز بصغر الحجم حيث لا يزيد متوسط الحيازة الواحدة عن هكتار.

2- مكونات القطاع الزراعي

من خلال الجدول رقم (1) يوضح اهم المؤشرات في الجانب الزراعي باعتبار ان هذا القطاع يشكل بالغ الاهمية في محددات واقع الأمن الغذائي في اليمن ويلاحظ ان مؤشر الاراضي الصالحة الى الكلية محدود أي انها تشكل 3,6% فقط، أي تقريبا اي 1,650 مليون هكتار من اجمالي مساحة الجمهورية والمقدرة ب 45,550,246هكتار وكما هو موضح ان مساحة القات تتسم بالتزايد المستمر من 76 الف هكتار في عام1990م الى 186الف هكتار في عام 2018م وهناك تقارير لمنظمات دولية تشير ان مساحة القات تفوق هذا الرقم اما كميات الحبوب المنتجة محليا تراجعت مقارنة بعام 2012م من 910 الف طن الى 357 الف طن في عام 2018م وان كمية واردات الحبوب ومنتجات المطاحن ازدادت من 3,550 مليون في عام 2010م الى 5,039 مليون في عام 2012م والانتاج المحلي للقمح من الاجمالي (محلي + مستورد) 5,9% في عام 2012م انخفض الى 3,2% في عام 2018م وان الواردات الغذائية الى الصادرات الكلية في عام 2014م 40,8% وفي عام 2018م 148% اما مؤشر الانفاق الزراعي الى الحكومي فقد زاد من 0,89% في عام 2010م الى 1,69% في عام 2016م وهذا الارتفاع يعزو الى تراجع الاستثمار في القطاعات الاخرى وتوقف التمويلات الخارجية.

جدول رقم (1) أهم مؤشرات الانتاج الزراعي وواقع الغذاء في اليمن(1990- 2018)

البيان	الوحدة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2014	2016	2017	2018
الاراضي الصالحة الى الكلية	%	3.09	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57	3.57
الاراضي المزروعة	1هكتا ر	1,194	1,157	1,143	1,201	1,580	1,412	1,501	1,499	1,351	1,173	1,093
مساحة القات	الف هكتار	76.0	88,9	102,9	123,9	159,7	162,6	167,7	168,8	169,4	166,6	167,4
كمية الحبوب المنتجة محليا	الف طن	767	810	672	496	1013	817	910	864	700	459	357
كمية واردات الحبوب ومنتجات مطاحن	الف طن	1,234	1,505	2,455	3,280	3,550	3,499	5,039	4,082	4,995	4,095	4,018
الواردات الغذائية الى الصادرات الكلية	%	41.4	14.8	19.7	16.1	29.4	28.8	40.8	38	47.4	152.3	148
الانتاج المحلي للقمح من الاجمالي	%	13.1	11.5	6.5	3.7	9	7.9	5.9	7.2	5.5	4.1	3.2
كمية واردات القمـــح	أطن متري	1,031	1,321	2,031	2,935	2,691	2,700	4,020	3,000	3,300	2,928	2,878
الانفاق الزراعي الى الحكومي	%	2,7	2,6	1,7	1,11	0,89	0,77	0,88	0,94	1,25	1,69	1,93

المصدر: حقائق وارقام القطاع الزراعي

3- الوضع الحالي للزراعة والغذاء في اليمن:

ان التوسع في زراعة القات من عام الى اخر على حساب المساحة المحصولية للحبوب يتزايد وهذا مما يودي الى توسع الفجوة الغذائية من عام الى اخر وهذا ما هو ملاحظ في الجداول المرفقة رقم (3) و(4) وبهذا الصدد يعتبر القات1 حاليا اهم محصول في اليمن ويسهم بمقدار ثلث القيمة الزراعية الكلية أي اكثر من 32% عام 2018م. والقات مربح ومقاوم للجفاف ومحصول يمكن جنية باستمرار خلال فترة السنة ويمد المزارعين بالسيولة. ويمضغ القات تقريبا معظم اليمنين.

وقد تحول القطاع الزراعي إلى اقتصاد القات. فالطلب المرتفع عليه وكذا قله العمالة المطلوبة فيه جعله المحصول المربح الأساسي في القطاع الزراعي. والجانب السلبي في ذلك هو انه يستنزف كميات كبيره من الموارد المائية ويحول الموارد بعيدا من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والبن والمحاصيل القيمة الأخرى والتي يمكن ان توفر العملة الاجنبية او تحسن وضع الامن الغذائي في البلد. واستيراد القات رسميا غير محضور ولكن في الواقع غير مسموح وهذا يوفر للمنتجين المحليين مردود إيجابي. واسعار القات في اليمن تبلغ حوالي خمسة أمثال أسعارها في أثيوبيا وفق دراسة اعدتها وزارة الزارعة والري ومنظمة الاغذية والزراعة (الفاو).

هناك سياسات عامة تم إجراؤها من قبل الحكومة اليمنية تتعلق ببرامج الامن الغذائي والحد من التوسع بزراعة القات حيث ان هذا المحصول اصبح يشكل مشكلة اساسية على الأمن الغذائي والسيادة واكدت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الحدّ من التوسع في زراعة القات والترويج للمحاصيل والأنشطة البديلة.

إن إنتاج القات يستهلك حوالي اكثر من35% من الاستخدامات الزراعية للمياه وهي تمثل نسبة كبيرة من كمية المياه الجوفية المحدودة مع العلم بأن زراعة القات تتركز في منطقة المرتفعات والتي تعتبر من أكثر المناطق التي تعاني من شحة المياه .أن استهلاك القات له آثار سلبية على المجتمع بشكل عام، خاصةً وأن الأُسر ذات الدخل المنخفض تنفق نسبة عالية جداً من مواردها المالية على استهلاك القات. بالإضافة إلى الآثار الصحية من استخدامه.

كما ان وزارة الزراعة والري عملت إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة كخطة تنفيذية من 2012-2016م ولقد أعطت الاستراتيجية أهمية خاصة فيما يتعلق بقضية القات وإن ما ينبغي القيام به هو تطوير استراتيجية وطنية متعدّدة القطاعات تتناول بشكل شامل القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، الصحّية، والثقافية المرتبطة بزراعة وإنتاج وتجارة واستهلاك القات. وحيث أن قطاع الزراعة هو صاحب الدور الرئيسي في أي استراتيجية مرتبطة بالقات فانه ينبغي اتخاذ الإجراءات وإجراء تقييم واقعي حول تأثير القات على الاقتصاد الريفي فيما يتعلّق بعائداته على المزارعين مقارنةً بالمحاصيل الزراعية البديلة، وتأثير ذلك على الشريحة الاجتماعية العريضة العاملة في مجال إنتاج وزراعة وتسويق ونقل وتجارة القات وفرص العمل البديلة التي يمكن توفيرها للريفيين. بالإضافة إلى تطوير استراتيجية بعيدة المدى من شأنها العمل على الانتقال إلى زراعة بديلة وإحلال محاصيل بديلة ذات قدرة تنافسية مع القات؛ و تقييم واقتراح المحاصيل الزراعية البديلة للمزارعين، والمصادر المعيشية البديلة لمُسوّقي القات؛ وإدخال عمليات وتقنيات زراعية محسنة لإنتاج القات بما من شأنه تخفيض استهلاك المياه الجوفية وغيرها من الموارد والاستخدام الآمن والسليم للمبيدات[1] .

ان الوضع الحالي للغذاء في اليمن وصل الى مرحلة اكثر تعقيد ومن خلال التقييم الطاري للأمن الغذائي والتغذية في 2016م من قبل وزارة الزراعة والري وبمشاركة وتمويل من قبل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف 2018م كانت أهم نتائج التقييم[2] :

جدول رقم (3) معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية

البيان	الوحدة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2016	2018	90-2010	2005-2012	2010-2018
نسب الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي														
مجموعة الحبوب (جملة)	%	38.4	35.1	21.5	13.5	22.4	19.3	15.5	18	10.5	11	2.7-	10.6	14.0-
القمح والدقيق	%	13.1	11.5	6.5	3.8	9.0	7.9	6	7.2	4	4	1.9-	18.8	14.6-
الذرة الشامية	%	57.8	49.6	20.3	115.5	16.7	15.0	14.6	13.2	8	8	6.0-	32.1-	14.4-
الذرة والدخن	%	96.3	100	99.9	98.2	98.0	97.7	97.0	96.4	94	94	0.1	0.0-	0.8-
الأرز	%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
الشعير	%	99.9	99.6	96.2	94.7	101.0	102	100.5	100	100	100	0.1	1.3	0.2-
البطاطس	%	98.2	98.4	100.7	99.0	96.9	99.4	99.7	101.3	100	100.0	0.1-	0.4-	0.6
جملة البقوليات	%	100	100	65	76.1	76.6	77.0	69.1	69.4	54	54	1.3-	0.1	6.7-
جملة الخضر	%	102.4	99.7	102.1	100.2	103.2	113.2	107.3	110	109	109	0.0	0.6	1.1
جملة الفاكهة	%	96	97	97.1	106.4	110.1	113.8	114.2	110.5	101	101	0.7	0.7	1.7-
السكر(مكرر)	%	-	-	-	3.0	1.1	0.8	1.1	1	-	-		18.6-	
جملة الزيوت والشحوم	%	11.2	10.5	11.3	33.6	6.5	11.6	10.4	9.4	9	9	2.7-	28.0-	7.2
جملة اللحوم	%	83.4	80.1	64.6	63.7	68.9	77.1	73.0	76.5	88	88	1.0-	1.6	5.0
لحوم حمراء	%	79.1	90.9	91.9	94.5	95.7	97.6	97.8	98.0	99	99	1.0	0.3	0.7
لحوم بيضاء	%	86.5	72.6	52.6	52.7	57	65.5	58.6	61.4	78	78	2.1-	1.6	6.4
الأسماك	%	102.8	133.1	111.7	145.5	258.0	332.3	167	314.9	34-	34-	4.7	12.1	
البيض	%	80.2	86.8	95.1	100.2	101.0	106.7	99.0	100.8	100	100	1.2	0.2	0.2-
الألبان ومنتجاتها	%	91.4	94.9	89.5	89.9	87.1	89.7	86.9	87.5	87	84	0.2-	0.6-	0.8-

المصدر: (م.فاروق_محمد_قاسم 1990-2018م)

جدول رقم (4)ومتوسط نصيب الفرد من المنتجات الغذائية

البيان	الوحدة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2016	2018	90-2010	2005-2014	2010-2018
متوسط نصيب الفرد														
مجموعة الحبوب (جملة)	كجم/سنة	166.9	160.4	178.9	180.7	192.1	174	234	187	210	162	0.7	1.2	3.3-
القمح والدقيق	كجم/سنة	98.8	103.3	124.4	146.8	125.2	120	170	125	131	114	1.2	3.1-	1.9-
الذرة الشامية	كجم/سنة	9.5	8.1	13.5	1.3	22.8	18	21	22	45	21	4.5	76.5	1.9-
الذرة والدخن/الذرة	كجم/سنة	42.6	35.9	25.2	16.6	26.8	20	22	21	16	11	2.3-	10.0	16.7-
الأرز	كجم/سنة	11.4	8.7	13.3	14.8	15.7	14	18	18	16	17	1.6	1.2	1.0
الشعير	كجم/سنة	4.6	4.4	2.5	1.1	1.7	1	1	1	1	0.8	5.0-	8.6	14.0-
البطاطس	كجم/سنة	13.6	13.0	12.0	10.8	13.3	11	12	11	10	10	0.1-	4.1	6.3-
جملة البقوليات	كجم/سنة	6.3	4.9	5.6	3.7	5.4	5	6	5	5	5	0.8-	7.9	0.8-
جملة الخضر	كجم/سنة	42.4	33.7	31.7	32.5	35.4	26	31	26	27	22	0.9-	1.8	9.0-
جملة الفاكهة	كجم/سنة	27.3	28.8	38.7	35.4	39.9	36	35	35	36	35	1.9	2.4	2.9-
السكر(مكرر)	كجم/سنة	18.8	12.1	25.9	6.4	24.6	26	26	24	31	8.0	1.3	31.1	20.1-
جملة الزيوت والشحوم	كجم/سنة	7.1	9.3	9.3	2.8	16.7	8	10	10	14	9	4.4	42.4	11.1-
جملة اللحوم	كجم/سنة	9.7	7.6	10.5	14.4	15.5	15	17	18	20	16	2.4	1.5	0.8
لحوم حمراء	كجم/سنة	4.0	3.1	3.2	3.8	4.8	5	6	7	8	8	0.9	4.7	9.8
لحوم بيضاء	كجم/سنة	5.7	4.5	7.3	10.6	10.7	10	11	10	11	8	3.2	0.3	4.6-
الأسماك	كجم/سنة	6.4	4.5	5.8	8.1	2.7	2	5	3	4	1-	4.2-	19.8-	
البيض	كجم/سنة	1.8	1.5	1.9	2.4	2.5	2	3	3	3	3	1.7	1.3	0.1-
الألبان ومنتجاتها	كجم/سنة	24.9	19.9	20.8	22.8	26.5	26	27	28	23	20	0.3	3.0	5.0-
نصيب الفرد من السعرات الحرارية	**سعر حراري**	**1,961**	**1,977**	**2014**	**2009**	**2197**	**2,206**	**2,231**	**2,223**	**2,215**	**2,207**	0.6	1.8	0.1
نصيب الفرد من البروتين باليوم	**جرام**	**53.5**	**53.5**	**55.4**	**54.7**	**58.68**	**58.0**	**59.6**	**58.9**	**58.3**	**57.7**	0.5	1.4	0.3-
نصيب الفرد من الشحوم باليوم	**جرام**	**39.3**	**37.1**	**39.9**	**47.4**	**43.17**	**43.7**	**46.6**	**47.8**	**49.1**	**50.3**	0.5	1.9-	3.1

المصدر: (م.فاروق_محمد_قاسم 1990-2018م) الإدارة العامة للتسويق

- **على الصعيد الوطني يقدر أن 65% من الأسر اليمنية تعاني من انعدام الأمن الغذائي (منها حوالي 30% بوضع الشدة) مقارنة بـ** 41% خلال فترة ما قبل الأزمة 2014, 7,3 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة.
- وجد أكثر من 80% من اليمنيين يعيشون بالمديونية، وأكثر من 50% من الأسر تشتري الغذاء بالائتمان .
- يعمل أكثر من 60% من الأسر المعيشية على آليات التكيف السلبية المتعلقة بالاستهلاك.
- افاد حوالي 75% من الأسر بأنهم يواجهون وضع اقتصادي أسوأ بكثير مقارنة مع قبل الأزمة.
- وفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، فإن تكلفة المعيشة تزيد بنسبة 40% عن فترة ما قبل الأزمة، مع تدهور مستوى الدخل بشكل خطير بسبب تعطيل سبل كسب العيش وتوقف دفع رواتب الموظفين العموميون.
- حوالي 40% من الأسر الزراعية واجهت انخفاض في إنتاج الحبوب في العام 2018 مقارنة بفترة ما قبل الأزمة.
- القيود الرئيسية التي أثرت على الإنتاج الزراعي في العام 2018:
- 83% من الأسر الزراعية (1.266.652أسرة) بحاجة إلى دعم طارئ للمدخلات الزراعية.
- 62% من الأسر (858.343 أسرة) أصحاب الثروة الحيوانية يواجهون مشاكل حرجة في توافر العلف الحيواني.
- 54% من الأسر (804.697 أسرة) يواجهون مشاكل في التحكم بأمراض المواشي والمحاصيل الزراعية، ويتطلب حماية طارئة لحماية أصولهم.
- 34% من الأسر المعيشية (506.660أسرة) يواجهون قيوداً تتعلق بهطول الأمطار
- حوالي 45% من الأسر الزراعية (606.054 أسرة) يعانون من انخفاض أعداد المواشي في عام 2016 مقارنة بفترة ما قبل الأزمة وذلك بسبب:

- ❖ البيع الإجباري لتغطية الاحتياجات المنزلية (أكثر من نصف الأسر المعيشية ذات الحيازات الحيوانية المنخفضة) ومبيعات الاستغاثة.
- ❖ فقدان الحيوانات (الوفاة) ناتج عن الأمراض.
- ❖ ان تدمير وتضرر العديد من المؤسسات العامة والخاصة ناتج للحرب القائمة الخارجية والداخلية.

1- وبسبب تسارع الاحداث والنزاعات خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية تعثر تنفيذ العديد من برامجها وأهدافها

2- كما أود الإشارة إن النسب الواردة ادني قد تزايدت خلال الفترة ما بعد إجراء هذا التقييم وقد تم إيرادها في تقرير تحديث حول الأمن الغذائي في اليمن المعد من قبل (منظمة الفاو -اليمن) و عكست في إطار خطة الاستجابة الانسانية لعام 2018م

4- مؤشرات الامن الغذائي

4-1 معدل الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أدت الظروف المناخية الجيدة في بعض السنوات إلى ارتفاع مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب ، والذي يلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها مثلا في عام 2015 بالمقارنة مع عام 2010 من حوالي22.7 % إلى حوالي 9%، كما يلاحظ انخفض متوسط نصيب الفرد من بعض المجموعات الغذائية الرئيسية من الحبوب من حوالي 193كغم/ للفرد عام 2010م الى حوالي 181كغم/ للفرد عام 2015م، فالقمح ارفعت نسبة الاكتفاء الذاتي منه من 7.2 في المائة عام 2013م وهبطت هذه النسبة الى 4% في عام 2015م ، وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة والدخن من حوالي 98.2 في المائة عام 2005 إلى حوالي 94 في المائة عام 2015م، وارتفعت نسبة البطاطس من 99% الى 100 في المائة، والخضروات من 100% الى 109 في المائة والفواكه انخفضت من 106% الى 101 في المائة، وجملة الزيوت والشحوم انخفضت من 33.6 الى 9 في المائة، والألبان ومنتجاتها من90 في المائة إلى 84 في المائة وانخفضت اللحوم في نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي 94.5 في المائة إلى حوالي 88 في المائة في عام 2015 بالمقارنة مع عام 2005. انظر جدول رقم(3) وجدول رقم(4).

4-2 تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية:

ويتبين من تطور الحجم الكمي للفجوة الغذائية للسنوات1990 – 2018، زيادة استهلاك الحبوب وعلى رأسها القمح لمجموعات السلع الأساسية حيث ارتفع استهلاك الحبوب من حوالي 2 مليون طن عام 1990 إلى حوالي 4.4 مليون طن عام 2015 .انظر جدول رقم(5).

4-3 تطور قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية:

سجلت قيمة الواردات الزراعية حسب تقديرات عام 2015 زيادةطفيفة جدا بنسبة 0.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، بينما سجلت قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة نفسها نسبة سالبة4.7- في المائة انظر جدول رقم(6) وانظر جدول رقم(7).

وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 16.5 في المائة. ويوضح الجدول تطور الميزان التجاري الزراعي خلال 2010-2005 و 2015-2010 2010-1990.

وسجل الميزان التجاري الزراعي عجزا في عام 2015 بلغ حوالي – 632 مليار ريال وبلغ صافي قيمة الواردات الزراعية حوال,670 مليار ريال. انظر جدول رقم(8).

4-4 تطور الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2015 حوالي 2.156 مليار دولار، مقارنة بـــ 2.220 مليون دولار عام 2010. ولا زالت تتبوأ مجموعة الحبوب مركز الصدارة في قائمة الواردات من السلع الغذائية المستوردة عام 2015 ، إذ تمثل حوالي 61.4 في المائة من قيمة الواردات الغذائية الرئيسية عام 2015 و48.2 في المائة بالمقارنة مع العام 2010 وقد ارتفعت الكميات المستوردة منها في عام 2015، بالمقارنة مع العام 2010 بنسبة 11 في المائة.

من جانب آخر، سجلت الواردات من الزيوت والشحوم التي تحتل المرتبة الثالث من حيث الأهمية النسبية في قائمة استيراد السلع الغذائية خلال عام2015 ، انخفاض بنسبة 38 في المائة من حيث الكميات وبنسبة 32 في المائة من حيث القيمة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الزيوت النباتية والحيوانية عالمياً وسجلت مجموعة اللحوم تراجعاً بنسبة 54 في المائة من حيث الكمية بنسبة 43 في المائة من حيث القيمة .وتمثل واردات الارز في عام2015 حوالي 14.5 في المائة من الواردات الغذائية، وهي تحتل المركز الثاني من حيث القيمة والكمية في قائمة الواردات من السلع الغذائية، كذلك سجلت الواردات من جملة البقوليات ارتفاعا بنسبة 114 في المائة من حيث الكمية وزيادة بنسبة 271 في المائة من حيث القيمة ، بالمقارنة مع العام 2010 وكذلك شهدت الواردات في المجموعات الأخرى تطورات متباينة من حيث الكمية والقيمة.

من جانب الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية سجلت هذه الصادرات عام 2015 تراجعا بنسبة 28 في المائة في القيمة بالمقارنة مع عام 2010ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات من الفواكه بنسبة 42 في المائة من حيث القيمة وزيادة بنسبة 5 في المائة من حيث

الكمية وشـهدت الصـادرات من السـلع الغذائية الأخرى مثل البطاطس والبقوليات والزيوت والشـحوم و اللحوم والألبان تطورات متباينة من حيث الكمية والقيمة.وتراوح الانخفاض من حيث الكمية بين 99 في المائة في البطاطس و31 في المائة في الزيوت والشـحوم وزيادة 6 في المائة في اللحوم وانخفاض 12 في المائة في الألبان ومنتجاتها ، ومن حيث القيمة زيادة 232 في المائة من البقوليات و15 في المائة في الألبان ومنتجاتها وبالمقابل سجلت الصادرات في السلع الغذائية الأخرى مثل الخضر والاسماك و البيض تباين من حيث الكمية والقيمة، وتراوحت الزيادة من حيث الكمية بين 25 في المائة في الخضر وانخفاض46في المائة للأسماك و 58 في المائة البيض. ومن حيث القيمة زيادة 22 في المائة في الخضر وانخفاض 91 في المائة للأسماك و91 في المائة البيض جراء الحرب الدائرة في البلد. انظر جدول رقم(9) وجدول رقم (10).

4-5 الفجوة الغذائية

لقد كانت محصلة القصور في التنمية الزراعية وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب وخاصة القمح إذ بلغت نسبة الاعتماد على استيرادها من الخارج حوالي 98.7 و 91.5 في المائة على التوالي، وأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي، وزيادة في قيمة الفجوة الغذائية التي بلغت قيمتها عام 2015 حوالي1.95 مليار دولار أي بارتفاع بلغ فقط 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. انظر جدول رقم(11)

وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 67.4 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، ويأتي الارز من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة في عام 2015 إذ يمثل حوالي % 24 من قيمة مجموعة الحبوب ونحو 16 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتمثل الذرة الشامية بنسبة 9.4 في المائة من قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب. فالقمح مثل حوالي 67.2 في المائة فقط من قيمة مجموعة الحبوب لعام 2015، وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الغذائية الأخرى، إذ تمثل قيمة الفجوة الزيوت والشحوم 11 في المائة وللسكر 5.4 في المائة، اللحوم البيضاء5.4 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية في عام2015. وان نسبة التغيير تراوحت في عام 2015 بالمقارنة مع العام 2010 بين 20.3 في المائة في الحبوب 14.7 في المائة في الفواكه، و19 في المائة للسكر و 12.4في المائة للحوم البيضاء. انظر جدول رقم(12)

وتشير النتائج، في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي في وضعها الحالي مع استمرار تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية في ظل تزايد السكان، أن تتسع كمية الفجوة الغذائية وقد بلغت في عام 2015 حوالي 3.5 مليون طن من الحبوب منها حوالي 2.8 مليون طن من القمح وحوالي 529 الف طن من السكر، وحوالي 152 الف طن من الزيوت، وحوالي 110 الف طن من اللحوم، وحوالي 45 الف طن من الألبان.

8. الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

- ❖ إن البيانات المتوفرة يشوبها الكثير من النقص ولابد من تقوية أنظمة وأساليب توفير البيانات للمساعدة على معرفة الأوضاع الغذائية الراهنة ووضع التصورات المستقبلية على نحو مقبول.
- ❖ عدم وجود سياسات وقوانين وأنظمة واضحة أيضاً يساعد على الإرباك وتعريض قطاعات الإنتاج الغذائية إلى التدهور ة واستنزاف الموارد.

من تلك الاستنتاجات يتضح بأهمية وضرورة إعطاء اهتمام كاف للقطاع الإنتاجي الغذائي لمواكبة تطور النمو السكاني وسد احتياجات السكان من الغذاء.

ويمكن ان نوجز هنا اهم التوصيات والمقترحات:

أولاً: النقص الشديد او غياب البيانات المتعلقة بالحق في الغذاء في الجهات ذات العلاقة في اليمن.

ثانياً: لابد من تنظيم الإدارة وزيادة فعاليتها حتى يتمكن هذا القطاع من أداء الدور المطلوب القيام به، ويعتبر ذلك أحد أهم الشروط لتطور القطاع وضمان استمراريته.

ثالثاً: لابد من تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عملية الشراكة مع الجانب الحكومي في عملية وضع الخطط والاستراتيجيات ووفق رؤية واضحة للشراكة وذلك لضمان تحسين الاداء اثناء تنفيذ الخطط والبرامج وذات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية ورفع قدراتها الادارية والتنظيمية لكي تودي رسالتها برؤية واضحة وفق توصيف وتصنيف واضح المعالم في اهدافها وبرامجها العملية.

رابعاً: أن يحدد دور ومهام الوزارات في وضع الاستراتيجيات والسياسات والأهداف العامة للقطاع والتركيز على تقديم الخدمات الأساسية (إرشادية وبحوث زراعية وسمكية، توفير خدمات بيطرية، خدمات الوقاية،....) وأيضاً إقامة الهياكل والبنى الأساسية التي يعجز عن أقامتها القطاعات غير الحكومية.

خامساً: ضرورة أن يتم إدارة واستخدام موارد البلاد الطبيعية وعلى وجه التحديد المياه والأراضي بطريقة تضمن كفاءتها واستمراريتها.

سادساً: دعم سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في الوقت الحاضر وعلى وجه التحديد تشجيع القطاع

الخاص.

سابعاً: يجب أن تعتمد الزيادات في الإنتاج الزراعي أساساً على رفع إنتاجية الموارد والاستثمارات القائمة وإعطاء الأولوية لإنتاج الحبوب المطرية والحد من زيادة إنتاج القات.

ثامناً: ضرورة القيام بالمسوحات والدراسات الفنية لمعرفة وتحديد حجم المخزون السمكي من اجل وضع السقوف المسموح باصطيادها من مختلف أنواع الأسماك.

تاسعاً: يتوقع أن يكون الاعتماد كبيراً على توفير الغذاء عبر الاستيراد الخارجي، كما أن البلاد فقدت نسبة عالية من التحويلات من النقد الأجنبي مما سيحمل الدولة أعباء مالية كبيرة وهو ما يستدعي تطوير ما تتمتع به البلاد من إمكانيات للتصدير في مجالات الأسماك وعدد من المحاصيل الزراعية التي تتمتع بالميزة النسبية مثل محاصيل الخضراوات والفواكه والقطن والعسل والبن.

عاشرا: تفعيل القوانين والأنظمة واللوائح وتطبيعها في مجال استخدام المياه وذلك يتطلب إجراءات مشددة في تنظيم عمليات حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية من خلال إصدار تراخيص للحفارات واستيراد قطع غيارها وتسجيل مالكي الحفارات وتحديد الأبعاد ما بين الآبار ووضع عدادات على الآبار لتحديد الكميات المستخدمة من المياه.

الحادي عشر: ضرورة اتخاذ خطوات عملية تدريجياً من اجل تخفيف الزيادات المتسارعة في السكان من خلال تنفيذ برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى وعي المواطن على مستوى عموم الجمهورية بشكل عام وعلى الأخص المجتمع الريفي ووضع برامج تعليمية متخصصة توجه مباشرة إلى المرأة ليس باعتبارها نصف المجتمع فحسب ولكن على أساس أن دور المرأة في مجال الإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي، وتحمل مسئوليتها تجاه الأسرة بشكل كبير يشكل عبء ثقيلاً عليها الأمر الذي يستدعي ضرورة تنظيم الأسرة من خلال المرأة. سوف يساعد ذلك على تخفيف العبء والحد من زيادة السكان المتسارعة وبالتالي تخفيف الفجوة الغذائية.

1- مهندس محمد عبد الباري ثابت العريقي (المرصد اليمني لحقوق الانسان) يوليو تموز 2018 (الحق في الغذاء – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية). تقرير غير منشور – اليمن

2- د.طه_الفسيل. *فشل السياسات وخطط التنمية الاقتصادية*. إقتصادي، صنعاء: المرصد الاقتصادي للاستشارات والدراسات، 2015

3- تشارلز_شميتز. *مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي*. إبريل, 2012.

4- د.يحيى_المتوكل. *الانتقال السياسي 2011 – 2015*. صنعاء: المرصد الاقتصادي للاستشارات والدراسات، 2015.

5- طلال الشبيبي. *قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الانتقال السياسي في اليمن*. 24 فبراير, 2017.

6- الفاو. *برنامج تحسين الأمن الغذائي*. تحديث وضع الأمن الغذائي، صنعاء: منظمة الفاو + سكرتارية الأمن الغذائي ، 2017.

7- البنك_الدولي. *مذكرة مشاركة بشان الجمهورية اليمنية*. تحليلي، نيويورك: البنك الدولي، يونيو2017م.

8- وزارة_الزراعة_صنعاء. *صنعاء*. حصر الأضرار، صنعاء: وزارة الزراعة والري، 2018.

9- وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي. *الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي*. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010.

10- أجندة_عدن. *وزارة الزراعة والري*. صنعاء: وزارة الزراعة والري، 1999.

10-التعداد_الزراعي. *الإدارة العامة للإحصاء الزراعي*. صنعاء: وزارة الزراعة والري، 2002.

11-صندوق_النقد_العربي. *قطاع الزراعة والمياه*. نيويورك: قطاع الزراعة والمياه، 2012.

12- البنك_الدولي. *إقتصاد اليمن* . إقتصادي ، نيويورك: البنك الدولي، 2017.

13- البنك_الدولي. *منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول*. رسم خريطة منظمات المجتمع المدني ذات التوجه التنموي في خمس محافظات وتقييم قدراتها، نيويورك: البنك الدولي، 2013.

14- د.دائل_المخلافي. *صنعاء*. صنعاء: دار الفكر، 1993.

15- USAID *تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. تقييمي، نيويورك: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2016.

16- الفريق القطري الإنساني مكتب_الأمم_المتحدة. *خطة الاستجابة الإنسانية يناير . ديسمبر 2018*. الاحتياجات الإنسانية في اليمن، نيويورك: الفريق القطري الإنساني . مكتب الأمم المتحدة، 2018.

17- البنك_الدولي. *العاملون في الزراعة نسبة من إجمالي المشتغلين*. إحصائي، نيويورك: البنك الدولي ، 2017.

18- اعداد من كتاب الاحصاء السنوي – الجهاز المركزي للاحصاء 1990 – 2018م

19-م. فاروق _محمد _قاسم – حقائق وارقام عن القطاع الزراعي 1990 – 2018م

20- مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي ابريل2005 المركز الوطني للمعلومات

21- الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي د. أحمد العثيم – كاتب اقتصادي.

22–السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية على الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية, دراسة تحليلية , د. جميل سالم العريقي أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك بجامعة تعز وكيل وزارة المالية سابقا مستشار وزارة المالية –2019.

23– الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة التخطيط والتعاون الدولي – كتاب الاحصاء السنوي عام 2012–2019.

24– المركز الوطني للمعلومات – معلومات قطاعية – الزراعة والغابات https://yemen-nic.info/sectors/agriculture

25– دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي – حاله الجزائر– عام 2017/2016

26– الزراعة قطاع واعد لاقتصاد متنوع في اليمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة (2012م – 2016م)

27– زراعه القمح في اليمن – التحديات والحلول والفرص المتاحة – أروى أحمد البعداني 2016 بحث غير منشور.

الملاحق

جدول رقم (5) تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية

البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2014	2016	2018	90-2010	2005-2010	2010-2018
مجموعة الحبوب	767	810	672	496	1,013	817	910	864	700	459	1.4	15.4	14.6-
المتاح للاستهلاك	1,998	2,311	3,124	3,664	4,532	4,233	5,856	4,831	5,588	4,360	4.2	4.3	0.8-
القمح	155	171	142	113	265	232	250	233	192	125	2.7	18.6	14.0-
المتاح للاستهلاك	1,183	1,488	2,172	2,978	2,954	2,925	4,268	3,231	3,491	3,052	4.7	0.2-	0.7
الذرة الشامية	66	58	48	31	89	67	79	75	65	42	1.5	23.5	13.9-
المتاح للاستهلاك	113	117	235	27	537	450	537	570	1,204	556	8.1	81.9	0.7
الذرة والدخن	491	518	440	330	618	487	546	522	414	271	1.2	13.4	15.2-
المتاح للاستهلاك	510	518	441	336	631	498	563	542	432	287	1.1	13.4	14.6-
الأرز													
المتاح للاستهلاك	136	125	232	300	371	330	453	454	433	443	5.1	4.3	3.6
شعير	55	64	42	21	40	30	35	34	28	21	1.6-	13.8	12.1-
المتاح للاستهلاك	55	64	44	22	39	29	35	33	28	21	1.7-	12.1	11.6-
البطاطس	160	185	210	218	303	265	295	282	265	257	3.2	6.8	3.2-
المتاح للاستهلاك	163	188	209	220	313	266	296	278	260	257	3.3	7.3	3.9-
جملة البقوليات	75	69	61	57	98	90	96	97	92	76	1.3	11.4	5.0-
المتاح للاستهلاك	76	70	97	75	128	117	139	139	137	140	2.6	11.3	1.8
جملة الخضر	520	484	564	660	862	724	838	751	703	646	2.6	5.5	5.6-
المتاح للاستهلاك	508	486	553	659	835	640	781	683	708	592	2.5	4.8	6.6-
جملة الفاكهة	313	402	657	765	1,037	991	1,001	999	994	939	6.2	6.3	2.0-
المتاح للاستهلاك	326	415	676	719	942	871	877	905	946	927	5.4	5.6	0.3-
السكر(مكرر)				4	6	5	7	5	-			8.4	
المتاح للاستهلاك	226	175	452	129	580	629	646	618	816	215	4.8	35.1	18.0-
جملة الزيوت والشحوم	9	14	18	19	25	23	25	25	25	23	5.2	5.6	1.7-
المتاح للاستهلاك	85	134	162	58	393	198	240	268	375	249	8.0	46.6	8.7-
جملة اللحوم	97	88	118	186	252	284	308	352	397	379	4.9	6.3	8.5
المتاح للاستهلاك	116	110	183	291	365	368	422	460	524	432	5.9	4.6	3.4
اللحوم الحمراء	38	41	52	73	108	130	152	186	215	203	5.4	8.1	13.5
المتاح للاستهلاك	48	45	56	77	112	133	156	190	219	204	4.3	7.8	12.7
اللحوم البيضاء	59	47	67	113	144	154	156	166	182	177	4.6	5.0	4.2
المتاح للاستهلاك	68	65	127	215	253	235	267	270	305	228	6.8	3.3	2.1-
الأسماك	78	86	114	239	164	157	231	218	205	193	3.8	7.3-	3.3
المتاح للاستهلاك	76	65	102	164	64	47	138	69	109	37-	0.9-	17.2-	
البيض	17	18	31	48	61	62	63	67	69	68	6.6	4.9	2.2
المتاح للاستهلاك	22	21	33	48	60	58	64	67	69	68	5.1	4.6	2.5
الألبان ومنتجاتها	273	272	325	397	434	447	473	502	380	356	2.3	1.8	3.9-
المتاح للاستهلاك	298	287	363	462	624	623	682	716	604	548	3.8	6.2	2.6-

المصدر: حسبت من قبل الباحث – جداول الموازين السلعية الرئيسية من واقع احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء

Diagnosis of Food Security Reality and Measurement of Food Gap in the Republic of Yemen for the Period 1990-2019

[1] **Dr. Adnan Alsanoy - [2]Ali Abdullah Alsani**
[1]Associate professor in Agricultural Economics, Sana'a University, Yemen
[2] Associate professor in Agricultural Economics, Sana'a university, Yemen
Email: adnan_alsanoy@hotmail.com , dralialyasani@gmail.com

Executive Summary
The study aim is at diagnosing the food security realty and measuring the food gap in Yemen. Descriptive analysis is used for published and unpublished secondary data about agricultural areas, production, exports and imports for nearly all cash cereal crops. The data was taken from the Central Statistics Organization and General Department of Statistics in the Ministry of Agriculture and Irrigation covering the period from 1990 to 2019.
Based on the descriptive analysis, it was concluded that Yemen produces many agricultural crops, primarily grains, such as sorghum, wheat, maize and barley, as well as fodder, fruits, vegetables, legumes and cash crops (tobacco, cotton, sesame, coffee, etc.). slight improvement in production rates by not exceed 3% took place. This rate does not only meet population needs for food, but also cannot keep up with the current needs of food to be covered, due to the dramatic increase of population growth rates that reached about 3.02%. Moreover, the scarcity of water resources is the vital factor that limits any developments in agriculture and has become a major obstacle for developing and increasing agricultural production rates.
In spite of the existence of cultivable agricultural areas in the Republic, the water resource does not help and becomes a challenge. In addition, agricultural lands have been fragmented, traditional agricultural practices are used and inadequate and inappropriate agricultural inputs. Investment decrease, labor migration especially from rural areas to urbans, price fluctuations, inadequate supporting services, such as agricultural extension and research, in addition to marketing problems because of infrastructure weakness as roads, collection points, and cold stores all these factors deteriorated the agricultural production and decrease its rates.
All indicators show that there is a severe lack of food security for 7.6 million people. Those who suffer from malnutrition is about 2 million persons.
Thus, it is concluded that it becomes crucial and necessary to pay adequate attention to the food production sector to keep pace with population growth and meet the population's food needs.

***Key words**: food security, Yemen, agricultural crops, food gap, cash crops*